

## ❖ توصيات دراسة حقوق المرأة في المواطنة والجنسية والمشاركة

### السياسية :

- إلغاء الشرط الوارد في المادة الأولى من قانون الانتخابات والخاص بالالتزام بقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية للمرأة، حيث أنه معيار واسع وفضفاض يعيق المرأة من العملية من المشاركة في العملية الانتخابية سواء كانت مرشحة أو ناخبة.
- خفض سن الانتخاب إلى ثمانية عشر سنة بدل من واحد وعشرون سنة، وذلك لإشراك أكبر شريحة ممكنة من النساء في العملية الانتخابية.
- إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية لتحقيق العدالة للنساء في الانتخاب، ولتمكينهن من دعم المرأة المرشحة، وعدم تركز الأصوات في دائرة دون الأخرى مما يعيق العدالة في العملية الانتخابية للنساء، وبالتالي يعيق تمكينهن من المشاركة السياسية. أو الإبقاء على الدوائر الانتخابية الخمس باختيار مرشحين بدل من أربع مرشحين كما هو جاري العمل به بناء على قانون الانتخابات.
- الأخذ بنظام قوائم بالتصويت، سواء كانت قوائم تيارات سياسية أم أحزاب سياسية والتي سبق الإشارة لها في الحق في التجمعات، مما يتيح للكفاءة من النساء بالوصول إلى البرلمان.
- الأخذ في نظام الحصص (الكوتا) القانونية وذلك في الانتخابات البرلمانية، وذلك إما بالكوتا الدستورية أو بالكوتا الحزبية بحال إقرار الأحزاب السياسية التي سبق الإشارة إليها في الحق في التجمعات.
- نشر الوعي والثقافة الأساسية للمرأة لتمكينها من ممارسه حقها السياسي ، وذلك من خلال أليه لتوصيل الوعي إلى المناطق الخارجية وذلك من خلال بث برامج تلفزيونية توعوية مبسطة لتوصيلها لأكثر شريحة نسائية في المناطق الخارجية والداخلية ، وتكثيف الندوات والمحاضرات وورش العمل المدرسية في المناطق الخارجية ، وبث الرسائل الهاتفية التوعوية لأكثر شريحة نسائية.